مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: النظام السياسي في الكويت: دراسة تحليلية
اسم الكاتب: أ.م.د. سداد مولود سبع
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/7418
تاريخ الاسترداد: 2025/04/20 14:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النظام السياسي في الكويت: دراسة تحليلية

ا.م.د. سداد مولود سبع

كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

sudad.mawlud@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام:2023/6/7 تاريخ القبول:2024/6/18 تاريخ النشر:2024/7/30

الملخص :

الضرورة البحثية تفرض تحليل مضامين عمل هيكلة مؤسسات النظام السياسي في الكويت نظراً لخصوصية هذا النظام وسط منظومة اقليمية (مجلس التعاون الخليجي) ومنظومة عربية اكبر وهي النظم السياسية الحاكمة في البلدان العربية، ليأتي هذا النظام ليجمع بين أنموذجين مختلفين من الاداء فهو جمع بين النظام التقليدي من خلال آلية توارث السلطة وبين النظام البرلماني من خلال شكل النظام الحاكم او ادارة السلطة وان كانت هناك تجربتين لنظامين ملكين في المنطقة العربية وهما النظام الملكي في المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية لكن خصوصية التجربة الكويتية تنبع من طبيعة المجتمع الكويتي الذي هو امتداد للمجتمع الخليجي بخصوصيته القبيلة والعادات والتقاليد التي تحكمه، فضلاً عن طبيعة البنية الاجتماعية وتحديداً المذهبية، والأيديولوجية، والطبقية والتي تمكن النظام السياسي الكويتي الى حد ما من استيعاب تلك التناقضات الاجتماعية داخل بنيته السياسية سواء من خلال مؤسساته الرسمية او غير الرسمية.

The political system in Kuwait: an analytical study

DR.SUDAD MAWLOOD SABEA

University of Baghdad/College of Political Science

ABSTARCT:

It is necessary for research to analyze the implications of the work of structuring the institutions of the political system in Kuwait, given the specificity of this system within a regional system (the Gulf Cooperation Council) and a larger Arab system, which are the ruling political systems in the Arab countries. This system comes to combine two different models of performance, as it combines the traditional system of Through the mechanism of inheritance of power and between the parliamentary system through the form of the ruling system or the management of power, although there are two experiences of two monarchical systems in the Arab region, namely the monarchy in the Hashemite Kingdom of Jordan and the Kingdom of Morocco, but the specificity of the Kuwaiti experience stems from the nature of Kuwaiti society, which is an extension of Gulf society with its specificity of tribe and customs. And the traditions that govern it, as well as the nature of the social structure, specifically sectarianism, ideology, and class, which enable the Kuwaiti political system to some extent

to accommodate these social contradictions within its political structure, whether through its official or informal institutions.

المقدمة :

يعد النظام السياسي الكويتي احد اهم النظم السياسية من بين بلدان الخليج العربي، التي من الضروري البحث فيها وتحليل مضامين عمل هيكلة المؤسسات فيها نظرا لخصوصية هذا النظام وسط منظومة اقليمية (مجلس التعاون الخليجي) ومنظومة عربية اكبر وهي النظم السياسية الحاكمة في البلدان العربية، ليأتي هذا النظام ليجمع بين أنموذجين مختلفين من الاداء فهو جمع بين النظام التقليدي من خلال آلية توارث السلطة وبين النظام البرلماني من خلال شكل النظام الحاكم او ادارة السلطة وان كانت هناك تجربتين لنظامين ملكين في المنطقة العربية وهما النظام الملكي في المملكة الاردنية الهاشمية، والمملكة المغربية، لكن خصوصية التجربة الكويتية تنبع من طبيعة المجتمع الكويتي الذي هو امتداد للمجتمع الخليجي بخصوصيته القبيلة والعادات والتقاليد التي تحكمه، فضلاً عن طبيعة البنية الاجتماعية وتحديدا المذهبية والأيديولوجية والطبقية والتي تمكن النظام السياسي الكويتي الى حد ما من استيعاب تلك التناقضات الاجتماعية داخل بنيته السياسية سواءً من خلال مؤسساته الرسمية، او غير الرسمية، وهذا ما سنحاول البحث فيه .

اشكالية البحث: تنطلق اشكالية البحث من حقيقة مفادها انه على الرغم من التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي في الكويت ومع وجود مساحة لعمل المعارضة السياسية، الا انه لازال النظام يعاني من اشكالية اصلاحه داخليا، لكونه يصطدم بعقبات اجتماعية، وايديولوجية، وبنيوية، تعيق عملية تحديثه واصلاحه، والتي اصبحت ضرورة بعد الحركات الاحتجاجية التي اجتاحت البلدان العربية عام 2011، والتي جعلت النظام السياسي امام تحدي مجتمعي يطالب بإصلاحات حقيقية وجذرية، وهذا ما سنحاول البحث فيه من خلال الاجابة على الاسئلة الآتية:

- ما هي المؤسسات الرسمية للنظام السياسي الكويتي
- ما هي المؤسسات غير الرسمية للنظام السياسي الكويتي
- ما هي معوقات الاصلاح في النظام السياسي الكويتي

فرضية البحث: في محاولة لحل اشكالية البحث سوف نفترض الفرضية الآتية وهي **(ان عملية تحليل النظام السياسي الكويتي تتطلب البحث في مؤسساته الرسمية وغير الرسمية مع تحليل اهمية الاصلاح فيه، وبغياب البحث في تلك المؤسسات واهمية الاصلاح للنظام تعد عملية التحليل صعب الوصول الى نتائجها المرجوة)**

المطلب الاول: المؤسسات الرسمية في النظام السياسي الكويتي

أولاً: النشأة

يعود تاسيس دولة الكويت الى اسرة ال صباح التي استقرت في الكويت (والتي كان يطلق عليها سابقا كوت) والتي تعود بالاصل الى قبيلة العتوب وهي امتدادا لقبيلة عنزة العربية العريقة التي مقرها نجد، وقد اختير الشيخ صباح بن جابر حاكما للكويت بين عامي 1752- 1764، ويعد هو مؤسس اسرة آل صباح التي امتهنت في البداية مهنة التجارة والصيد، ليتطور النشاط الاقتصادي ليمتد من الهند الى بغداد مروراً بحلب، والقسطنطينية بعد احتلال مدينة البصرة من قبل بلاد فارس عام 1776، وقد تحولت الكويت في العام 1775 مركزاً تجارياً في منطقة الخليج العربي، وعملت على اثرها بريطانيا على تعزيز علاقاتها باسرة ال صباح وذلك لضمان البريد بين الهند واوروبا، وعملت على نقل مسار تجارتها الى الكويت عام 1779، واصبحت الكويت منذ ذلك التاريخ مركزا لبناء السفن وقوة بحرية اقليميا، وبذلك تحولت الكويت تمتلك واحدة من افضل الاساطيل البحرية في الخليج العربي[1].

اوجدت الظروف الاقتصادية الملائمة وضعا سياسيا ملائما لترسيخ حكم آل صباح وتثبيت الحكم، والخروج من مظلة التبعية العثمانية التي كانت تحكم مدينة البصرة، الى التبعية البريطانية، والتي وجدت هذه الاخيرة ضرورة تعزيز حكم آل

صباح، وعملت على تعزيز علاقاتها مع النظام الحاكم في الكويت، والتي تولى خلالها عبدالله الاول حكم الكويت في العام 1756، ثم خلفه ابنه الشيخ جابر الاول الذي امتاز باتباع سياسة التوازن مع المتنافسين الاقليميين، فضلاً عن المكانة التي حظي فيها من قبل الكويتيين لتواضعه وكرمه وتحسينه للاقتصاد الكويتي، إلا انه فوض صلاحيته الى ابنه الشيخ صباح الثاني الذي توفي في العام 1859 الذي عرف بحنكته السياسية والتي برزت بمحاولات تعزيز علاقاته الدبلوماسية مع اسرة آل سعود آنذاك ومحاولات امتصاص الضغط الذي مارسته الدولة العثمانية لإستفزازها[2].

ثانيا: هيكلة النظام السياسي :

إن نظام الحكم بدولة الكويت أميري ديمقراطي، فلدولة الكويت سيادة ودستور ويرأسها صاحب السمو أمير البلاد ويشرع قوانينها مجلس الأمة المكون من خمسين عضواً يُنتخبون كل 4 سنوات بالاقتراع الشعبي الحر. تنقسم السلطات بالكويت إلى سلطة تشريعية، وتنفيذية، وقضائية، يرأسها الأمير. ولا يُسمح وفقاً للدستور بتشكيل الأحزاب على الرغم من وجود الكتل النيابية. نظام الحكم هو نظام وراثي دستوري، يستمد شرعيته من الدستور، وهو بذلك يتيح نقل السلطة داخل الأسرة الحاكمة من ذرية مبارك الصباح. ولقب الحاكم هو الأمير، ويتولى الأمير سلطاته التنفيذية من خلال وزرائه، ولا تنفذ الأحكام القضائية، إلا بعد مصادقة الأمير عليها، والأمير هو الوحيد الذي يمكنه العفو من الأحكام. يمتاز نظام الحكم بالكويت بالمزج بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي، فجميع القوانين التي يقرها مجلس الأمة تصبح نافذة بعد توقيع الأمير عليها خلال شهر من إصدارها. وفي حالة مرور شهر دون توقيع الأمير على هذه القوانين، تصبح نافذة بدون التوقيع وكأنه وقع عليها، فإن أعادها الأمير للمجلس ووافق عليها مرة أخرى، تصبح نافذة بدون الحاجة لتوقيعه[3].

تعد دولة الكويت بحسب الدستور الكويتي إمارة وراثية يحكمها أمير من ذرية الشيخ مبارك الصباح وهي تتبع نظام برلماني دستوري ملكي. يعتبر الأمير السلطة الأعلى

في الحكومة الكويتية. كما يدعو الدستور الكويتي - الذي أقر في 11 نوفمبر منذ العام 1962- إلى انتخابات عامة لمجلس أحادي وهو مجلس الأمة الكويتي[4].

1- السلطة التنفيذية

تتكون السلطة التنفيذية من الامير الذي نص الدستور النافذ عام 1962، في مادته 55 على ان يتولى الأمير سلطاته بوساطة وزرائه، اما المادة 56 فانها تنص على ان الامير يتولى رئيس مجلس الوزراء، بعد المشاورات التقليدية، ويعفيه من منصبه كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء، ويكون تعيين الوزراء من أعضاء مجلس الأمة ومن غيرهم، ولا يزيد عدد الوزراء جميعاً على ثلث عدد أعضاء مجلس الأمة. اما المادة 57 فقد تضمنت اعادة تشكيل مجلس الوزارة على النحو المبين بالمادة السابقة عند بدء كل فصل تشريعي لمجلس الأمة، في حين جاءت المادة 58 لتحدد المسؤولية الوزارية فرئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير عن السياسة العامة للدولة، كما يسأل كل وزير أمامه عن أعمال وزارته، وهنا اشترط الدستور في مادته الـ60 ان الامير لا يمارس صلاحياته إلا بعد ادئه اليمين امام مجلس الامة في جلسة خاصة[5].

وقد عمد الدستور الكويتي الى تعزيز دور امير البلاد في الحياة السياسية دستورياً وسياسياً، فضلاً الى ما ذكر فقد نصت المادة 61 ان الامير يعين في حالة غيابه خارج الإمارة وتعذر نيابة ولي العهد عنه، نائباً يمارس صلاحياته مدة غيابه، وذلك بأمر أميري ويجوز أن يتضمن هذا الأمر تنظيما خاصا لممارسة هذه الصلاحيات نيابة عنه، كما حدد الدستور ان نائب الامير يجب ان يكون وزيراً أو عضواً في مجلس الأمة، ولا يشترك في أعمال الوزارة أو المجلس مدة نيابته عن الأمير، وهذا ما نصت عليه المادة 62، ولا يباشر نائب الامير صلاحياته إلا بعد ادائه القسم في جلسة خاصة لمجلس الأمة، وفقا لنص المادة 63، وفي حال عدم انعقاد المجلس يكون أداء اليمين المذكورة أمام الأمير[6].

اما فيما يخص الجوانب التنفيذية، فقد انيط للامير في المادة 72 من الدستور بوضع المراسم واللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين بما لا يتضمن تعديلاً فيها، أو تعطيلاً لها أو إعفاء من تنفيذها ويجوز أن يعين القانون أداة أدنى من المرسوم لإصدار اللوائح اللازمة لتنفيذه. في حين جاءت المادة 73 لتوضح اللوائح والمراسم اللازمة لترتيب المصالح والإدارات العامة بما لا يتعارض مع القوانين[7]. بمعنى ان عملية تنفيذ السياسة العامة تتم وفقاً لضوابط يضعها الامير ترسم مسار الحكومة وبما لا يتعارض مع الدستور.

اما رئيس الوزراء فان له دور مهم في النظام السياسي الكويتي؛ وذلك لكونه يرأس الجهاز التنفيذي بعد الأمير، فضلاً عن قيامه بترشيح الوزراء ويؤدي دور تحقيق التنسيق والانسجام العام بين الوزارات في عملها على مختلف الأصعدة، ويرأس جلسات مجلس الوزراء ويدير المناقشات فيها، وعليه يعد هو المتحدث باسم الحكومة، ويعد وزرائه جزءاً من البرلمان، اذ يتكون مجلس الأمة من 65 عضواً، 50 عضو منهم منتخبين لمدة أربعة سنوات، اما الوزراء في الحكومة فانهم أعضاء في البرلمان أيضاً[8].

لذا فان الأمير يعين رئيس لمجلس الوزراء ويقوم بتعيين الوزراء ولا تحتاج اي حكومة جديدة إلى التصويت عليها من قبل مجلس الأمة الكويتي بل يكتفي بموافقة الأمير. وكانت رئاسة مجلس الوزراء في السابق دائماً ما تكون بيد ولي العهد، ولكن ذلك تغير في 13 حزيران عام 2003 عندما تنازل الشيخ سعد عبد الله الصباح عن رئاسة الوزراء إلى الشيخ صباح الأحمد الصباح. ويجب أن يكون أحد أعضاء الحكومة من الأشخاص الذين تم انتخابهم في مجلس الأمة الكويتي، وفي تشكيلة الوزراء في عام 1992، ضمت الوزارة 6 ممن تم انتخابهم[9]، لذا فان هناك دور محوري لأمير البلاد في الكويت، إلا ان هذا الدور يكون ضمن الضوابط الدستوية

مع مراعاة الضوابط الاجتماعية التي تحكم المجتمع الكويتي بمعنى ان الامير يبقى على صلة وصل بين السلطة من جهة، والمجتمع الكويتي من جهة اخرى.

2- مجلس الامة

هي الركن الاساس للسلطة التشريعية وهي مصدر لاي قانون يشرع من الدستور، اذ لا يتم المصادقة على قانون إلا إذا اقره مجلس الأمة وتمت المصادقة عليه من قبل الأمير، وهو يتالف من خمسين عضواً ينتخبون عن طريق الانتخاب العام السري المباشر، ويعد الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمة أعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم. اما مدة مجلس الأمة أربع سنوات ميلادية من تاريخ أول اجتماع له، ويجري التجديد خلال الستين يوماً السابقة على نهاية تلك المدة، والأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم يجوز إعادة انتخابهم. ولا يجوز مد الفصل التشريعي إلا لضرورة في حالة الحرب، ويكون هذا التمديد بقانون، ويعقد المجلس دورته العادية بدعوة من الأمير خلال شهر أكتوبر من كل عام ، وإن لم يصدر مرسوم الدعوة خلال تلك المدة عد المجلس مدعوا للاجتماع في صباح اليوم اللاحق للأسبوعين المذكورين، وفي حالة الطوارئ يدعى مجلس الأمة، بمرسوم، لاجتماع غير عادي إذا رأى الأمير ضرورة لذلك، أو بناءً على طلب أغلبية أعضاء المجلس. ولا يجوز مناقشة اي موضوع غير الامور التي دعت لها الجلسة في دورة الانعقاد غير العادي. وللامير سلطة فض أدوار الاجتماع العادية وغير العادية[10].

وعلى الرغم من السلطات الواسعة للامير، إلا ان مجلس الأمة لديه سلطة كبيرة في صنع القرار، ومنها البدء في التشريعات، وإستجواب الوزراء وطرح الثقة في الوزراء، فعلى سبيل المثال، في مايو 1999 أقر الأمير عدداً من القرارات مثل إعطاء المرأة الحقوق السياسية، ومزيد من التحرر التجاري وإعطاء الجنسية لمن يستحق، ولكن البرلمان عندما عاد رفض جميع تلك القرارات[11].

كما تتسم الحياة السياسية في الكويت بكثرة حل مجلس الامة ولاسباب عدة منها ابطال المحكمة الدستورية في الكويت مجلساً منتخباً، واعادة مجلساً تم حله بمرسوم، بسبب شوائب دستورية، اذ أصدرت المحكمة في عام 2012، حكماً بإبطال الانتخابات الذي كانت تهيمن عليه المعارضة، وتم العودة الى المجلس السابق. اذ حكمت المحكمة الدستورية في 20 حزيران عام 2012 ببطلان حل مجلس الأمة المنعقد في عام 2009 وتم الدعوة لإجراء انتخابات مجلس عام 2012. ووفقا لهذا القرار تم القضاء بعودة مجلس عام 2009 والنواب الممثلين فيه للانعقاد وفق الأطر الدستورية. كذلك جاء قرار المحكمة الدستورية في 19 آذار عام 2022 ببطلان انتخابات مجلس الأمة الكويتي (2022)، وعودة رئيس مجلس الامة وكامل أعضاء مجلس الأمة السابق (مجلس عام 2020)، والذي شكل صدمة مدوية وذلك لان مجلس عام 2020 جاء بعد انتخابات تم التحشيد لها من قبل الدولة بكل طاقاتها لتمثل المشروع السياسي للعهد الجديد الذي ترافق مع وصول رئيس وزراء جديد، وتم تحييد أجهزة الدولة عن التدخل في تلك الانتخابات والتعهد بتحييد الحكومة عن التأثير في الانتخابات البرلمانية أو في اختيار رئيس مجلس الأمة، فضلاً عن الجهود التي بذلت لمكافحة توظيف المال السياسي، ومنع الانتخابات الفرعية التي تضر بالعملية الانتخابية، وكذلك منع نقل الأصوات بين الدوائر. وكانت الغاية من تلك السياسة خروج الكويت من الازمة السياسية الداخلية بسبب الخلافات السياسية بشأن ضرورة الاصلاح السياسي والاقتصادي، وبسبب ازمة حل مجلس الامة لعام 2020، وما رافقها من جهود لمكافحة الظواهر السلبية، فقد أعلن ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الصباح في 22 حزيران 2022، حل البرلمان ووضع خارطة طريق لتصحيح مسار العملية السياسية، الذي وصفها (تمزقه الاختلافات، وتدمره الصراعات، وتسيره المصالح والأهواء الشخصية على حساب استقرار الوطن وتقدمه وازدهاره)[12].

واستكمالاً لذلك النهج فقد أصدر أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الصباح في 24 تموز عام 2022، أمراً أميرياً بتعيين الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح رئيساً جديداً للوزراء ليحل محل رئيس وزراء الحكومة المستقيلة الشيخ صباح الخالد، الذي واجه خلافات مستحكمة مع المعارضة في البرلمان أدت لتقديم استقالته 4 مرات، منذ تشكيله أول حكومة تشرين الثاني عام 2019. ومع تشكيل الحكومة في آب عام 2022، رفعت مرسوماً لحل مجلس الأمة، في 2 تموز عام 2022، بعد ساعات من أداء الحكومة الجديدة القسم الدستوري الامر الذي وضعها في معضلة دستورية لانتفاء سبب حل المجلس بذريعة عدم التعاون مع الحكومة لكون رئيس الحكومة تم تكليفه بتشكيل الحكومة قبيل ساعات، إلا ان تتبع مسار العلاقة بين الحكومة ومجلس الامة يفضي الى انه وقبل صدور حكم المحكمة الدستورية بشان حل مجلس الامة لم تكن العلاقة بين الحكومة التي يرأسها أحمد النواف، ومجلس الأمة الذي يقوده البرلماني المخضرم أحمد السعدون تسير وفقاً للنهج المخطط له، ذلك بسبب تعطيل جلسات مجلس الامة لأكثر من مرة ومقاطعة الحكومة حضور البرلمان، فضلاً عن التوتر بين الحكومة ومجلس الامة ، وعلى اثرها قدم رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح استقالة حكومته إلى ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الصباح في 23 كانون الثاني عام 2022 بسبب الخلاف مع مجلس الأمة حول الاتفاق على حزمة معونات مالية يرغب النواب في دفع الحكومة لإقرارها، مقابل التنازل عن مطلب شراء القروض، ومع اصرار الحكومة على موقفها بشأن إعادة تقارير اللجنة المالية إلى اللجان من دون تعهدات، وطلبها بسحب استجوابين إلى وزير المالية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشيتان. لذا يعزى هذا الخلاف وعدم انتظام العلاقة بين مجلس الامة والحكومة الى أن الخلاف وعدم التعاون بينهما ينتهي أمره فقط عند تكليف رئيس وزراء جديد، بمعنى ان اساس الخلاف هو شخصي، الامر الذي يضر بمسار العمل التشريعي والتنفيذي[13].

كما تم حل مجلس الامة مرة اخرى في منتصف آذار عام 2023، اذ قضت المحكمة الدستورية ببطلان انتخابات عام 2023، والعودة لمجلس الامة المنتخب عام 2020 لحين اجراء الانتخابات التشريعية نزولاً واحتراماً للإرادة الشعبية، وصونًا للمصالح العليا للبلاد، وحفاظا على استقرارها[14]. إلا ان المجلس المنتخب لعام 2023، ايضا لم يكتب له الاستمرار، اذ أصدر أمير الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح في منتصف شباط2024، مرسومًا أميريا بحل مجلس الأمة (البرلمان الكويتي)، ووقف بعض مواد الدستور لمدة لا تزيد عن أربع سنوات؛ بسبب الأزمة السياسية التي اندلعت بين الحكومة ومجلس الامة والتي على اثرها قاطعت الحكومة جلسات مجلس الامة، بعد رفض الاخيرة حذف مداخلة نائب تضمنت عبارات يعتقد أنها تمثل إساءة وتنال من الذات الأميرية، سبقها تعذر رئيس الوزراء تشكيل الحكومة بسبب رفض بعض النواب المشاركة فيها للمصادقة على حكومته، وجاء قرار الحل بمرسوم اميري استند فيه على نص المادة 107 من الدستور[15].

إلا ان الموضوع لا يقتصر عند نقطة رفض حذف المداخلة وان كانت ما تمثله من تعارض مع مبادى الدستور، إلا ان الموضوع يرتبط بالفساد السياسي وحالات الابتزاز السياسي بين الحكومة ومجلس الامة، ويفسر العديد من الباحثين الكويتين ان اساس الخلاف هو اعضاء مجلس الامة ومحاولتهم عرقلة سير الحكومة، وهذه اصبحت ظاهرة عامة على اعضاء مجلس الامة، وربما هذا يفسر سبب تكرار الحل اذ يعد حل مجلس الامة هذا الثالث عشر في تاريخ الكويت المعاصر، وهذا ما دفع امير البلاد ايقاف بعض مواد الدستور الى جانب حل المجلس، وجاء في نص كلمته ((أنه لا يوجد أحد فوق القانون، ولن يسمح لأحد باستغلال الديمقراطية لتدمير الدولة...)) مؤيداً هذا بحزمة قرارات تضمنت الاتي[16]:

- **مادة أولى:** يوقف العمل بأحكام المادة الـ 56 فقرات 3، 107، 174، 181 من الدستور الصادر في 11 نوفمبر سنة 1962م.

- **مادة ثانية :** يحل مجلس الأمة ويتولى الأمير ومجلس الوزراء الاختصاصات المخولة لمجلس الأمة بموجب الدستور.
- **مادة ثالثة:** تصدر القوانين بمراسيم أميرية ويجوز - عند الضرورة - إصدارها بأوامر أميرية.
- **مادة رابعة:** يصدر مرسوم بتشكيل لجنة من ذوي الخبرة والرأي للنظر في تنقيح الدستور لتلافي العيوب التي أظهرها التطبيق العملي، وتوفير الحكم الديمقراطي السليم، والحفاظ على وحدة الوطن واستقراره على أن يكون التنقيح متفقاً مع روح شريعتنا الإسلامية الغراء مأخوذاً عن تقاليدنا العربية الكويتية الأصيلة.
- **مادة خامسة:** على لجنة تنقيح الدستور أن تنتهي من عملها خلال ستة أشهر من تاريخ تشكيلها وترفع إلينا مقترحاتها بعد موافقة مجلس الوزراء ويعرض على الناخبين مشروع تنقيح الدستور للاستفتاء عليه، أو على مجلس الأمة المقبل لإقراره خلال مدة لا تزيد على أربع سنوات من تاريخ إصدار هذا الأمر.

وياتي قرار ايقاف بعض مواد الدستور لكون الكويت شهدت بعد العام2012*، تراجعاً واضحاً في الحياة السياسية على كافة مستوياتها المختلفة بدأت من إفساد العملية الانتخابية انتقالا الى الممارسة البرلمانية، وشراء أصوات الغالبية النيابية الموالية، انتهاءً بإنشاء وسائل إعلامية خاصة تمثل باباً للترويج لبعض السياسيين. يأتي هذا في الصراع داخل التيارات السياسية وضعف التنظيمات السياسية، الامر الذي أدى إلى تكريس الطابع الفردي في الحياة البرلمانية، وبروز ممارسات نيابية منحرفة من شأنها تشويه الممارسة الديمقراطية، ياتي هذا بالتزامن مع التجاوزات على النصوص الدستورية من قبل نواب البرلمان وسوء تفسير الدستور[17].

المطلب الثاني: المؤسسات الغير رسمية في النظام السياسي الكويتي

تؤدي المؤسسات غير رسمية دوراً مهماً في النظام السياسي الكويتي على الرغم من ان الكويت لحد وقت كتابة البحث لم تقر قانون السماح بتشكيل الاحزاب السياسية،

والذي يتطلب تعديل باحد بنود الدستور تمهيداً للسماح لها، وتحديداً تعديل المادة الثمانين الخاصة بتشكيل مجلس الأمّة ، والذي غابت فيه أي إشارة إلى الأحزاب، أو الترشح على أساس حزبي[18].

ومع ذلك هناك قوى غير رسمية مؤثرة في النظام الكويتي، تتصدرها القبيلة والتيارات السياسية التي انقسمت الى اتجاهات فكرية وآيديولوجية مختلفة، فضلاً عن جماعات الضغط، والمصالح، والديوانيات، لذا سنحاول البحث فيها بشيءً من التفصيل.

اولا: القبيلة.

عاش المجتمع الكويتي تغييراً مجتمعياً لشرائح المجتمع الكويتي خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي من خلال ادخال القبائل القاطنة في صحراء الكويت ومحيطها الى العملية السياسية عبر تحالف هذه القبائل مع الاسرة الحاكمة لاجل تقويض الجماعات المدنية التجارية التي برزت في المناطق الحضرية والتي كانت تستقي افكارها من القوميين العرب؛ لتشكل قوى معارضة سياسية للنظام الكويني. وهنا كان تعزيز دور القبيلة امراً لابد منه، واخذ هذا الدعم اشكال عدة من ضمنها زيادة فرص التوظيف، والذي جعل العديد منهم ينسجمون مع الحياة المدنية بمرور الزمن، وبدؤوا يحققون نمواً سريعاً في مقدراتهم المادية، والعلمية، والمهنية، ومع مطلع تسعينيات القرن الماضي اصبح لدى القبائل العديد من اساتذة الجامعات، والأطباء، والمحامين، والمهندسين، ورجال الاعمال، ومع ازدياد معدلات الولادات اصبحت القبائل تمثل نحو 65% من جمالي عدد السكان البالغ 3,1 مليون نسمة مستهل القرن الحالي[19].

إلا ان تلك الاغلبية لم تلغِ هيمنة العائلات المدنية التجارية على القطاعات الرئيسة في الكويت من خلال سيطرتها على القطاع الخاص، فالتركيز المفرط على الثروة بيد هذه العائلات وهيمنة أسرة آل صباح على السلطة اعاق عملية تسيس

القبائل، بسبب العلاقات، والمصالح المتداخلة بين العائلة الحاكمة، وبين العائلات المدنية التجارية، الامر الذي دفع القبائل للبحث عمن يمثلهم ويعبر عن مطالبهم، وكان المدخل الاساس لهذا الصوت هي حركات الاسلام السياسي، التي سعت تلك الاخيرة الى مد نفوذها للقبائل لادراكها للفجوة والفراغ الذي تعانيه الى حد ما العديد من القبائل الكويتية. إلا ان الحكومة ادركت ذلك الخطر فعملت على شكل جديد من النشاط القبلي عبر ممثلين برلمانيين مستقلين عن شيوخ قبائلهم اصبحوا اعضاء في البرلمان عن المناطق القبلية وهم كانوا اصغر سناً واعلى تعليماً، واستمر الحال لنهاية التسعينيات واصبحت هذه المجموعات راس حربة لحركة المعارضة السياسية. وهنا انتقلت القبائل الى صف المعارضة السياسية، واصبحت احدى ديناميات تجديد الصراع للبحث عن الدور والحقوق ، لا سيّما وانهم اصبحوا فئات محرومة نسبياً ومتخلفة الى حد ما عن ركب التعليم والخدمات الحديثة وفي سبيل ذلك قادت الاحتجاجات الشعبية والنشاط الشعبي للدفاع عن حقوقها، واصبحت لها مصالح جوهرية في عملية الاصلاح السياسي في الكويت[20]، وبرز دورها بشكل اكبر بعد حركات الاحتجاجات التي اجتاحت المنطقة العربية في العام 2011.

وفي محاولة لتعزيز دورها الاجتماعي والسياسي عملت القبيلة على الولوج الى السياسة من خلال دعم المرشحين، واصبح في العديد من المرات دورها مؤثراً سياسياً سواءً في الانتخابات التشريعية، او المحلية، وبهذا أصبحت القبيلة تمثل الصوت الأبرز في حسم نتائج الانتخابات الكويتية؛ بل عززت هذا الدور من خلال فقرة "الانتخابات الفرعية"، ويقصد بها ان تعمل القبيلة على اجراء انتخابات تجريبية تجريها القبيلة داخلياً لمعرفة مرشحيها، والتي تحولت بمرور الزمن مظهراً مألوفاً في كل الدورات الانتخابية ، واصبح بعض المرشحين في العديد من الأحيان يضمن مقعد في مجلس الأمة عندما يكون مرشحاً للقبيلة[21]. وهو ما اثار العديد من الانتقادات لهذه السلوكيات، فاستمرار التصويت لصالح الولاءات الفرعية ولصالح جماعات

متنفذة فئوية يفرغ الممارسة الديمقراطية من محتواها ويحول[22]؛ ولعل ايقاف بعض مواد الدستور في شباط/ عام 2024 جاء بالفعل لاجراء مراجعة شاملة لمسار التجربة الديمقراطية.

ثانيا: التجمعات والتكتلات السياسية.

لا توجد بدولة الكويت احزاب سياسية، إذ لا يقر الدستور الكويتي بانشاء الاحزاب السياسية ولا يسمح بإنشائها، فالمادة 43 من الدستور الكويتي لعام 1962التي نصت على: (حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي جمعية أو نقابة) وفسرته المذكرة التفسيرية في نص المادة (43) بما مضمونه: (حرية تكوين الجمعيات، والنقابات دون النص على الهيئات التي تشمل في مدلولها العام بصفة خاصة الأحزاب السياسية وذلك حتى لا يتضمن النص الدستوري الإلزام بإباحة إنشاء هذه الأحزاب، وعليه فالنص الدستوري المذكور لا يلزم بحرية الأحزاب ولا يحظرها وإنما يفوض الأمر للمشرع العادي دون أن يأمره في هذا الشأن أو ينهاه)؛ وهذا يبرر غياب الاحزاب السياسية، إلا انه بالمقابل كانت هناك تيارات، او تجمعات، او منابر سياسية ذات توجهات سياسية مختلفة تتوزع بين تجمعات اسلامية واخرى ليبرالية، واخرى ذات توجهات اشتراكية، من ابرزها المنبر الديمقراطي الذي يضم الليبراليون، وتجمع السلف، وتجمع الحركة الدستورية الإسلامية (حدس)، وهناك كتل برلمانية، وهي التكتل الشعبي، والكتلة الإسلامية، والتكتل الليبرالي[23].

ويرجع بروز تلك التيارات للعمل العلني الى ما بعد تحرير الكويت في العام 1991 الذي دفع تلك التيارات السياسية للبروز بأسمائها، فبعد ان كانت تعمل بشكل سري أو عبر واجهات اخرى، مثل النقابات المهنية او الجمعيات الخيرية ثم انتقلت للعمل العلني؛ يأتي في ظل بيئة سياسية تغيب فيها التقاليد الحزبية وبيئة دستورية

مصممة للعمل الفردي[24]. ومن ابرز تلك الجماعات السياسية التي بدأت العمل السياسي بعد العام 1991، هي[25]:

1- المنبر الديمقراطي الكويتي: ينتمي المنبر إلى (حركة القوميين العرب) تأسس هذا التنظيم في ٢ /3/ ١٩٩١ ضم القوى اليسارية المعروفة في الكويت منذ سبعينيات القرن العشرين كانت توجهاته نحو مساعدة الطبقة الوسطى

2- كتلة العمل الشعبي: نشأت في عام ١٩٩٩ من قبل أحمد السعدون رئيس مجلس الأمة (الاسبق)، ركزت الكتلة على دعم البرنامج الاجتماعي للطبقة الوسطى والفقيرة، كما رفعت شعار أسلمة القوانين والحفاظ على الشريعة، ووصفت الكتل ضمن الكتل الاصلاحية في الكويت.

3- الائتلاف الإسلامي الوطني: عبارة عن ائتلاف سياسي (شيعي) يضم قوى سياسية متنوعة مرجعيتهم الفكرية (الجمعية الثقافية عبد الاجتماعية)، تراجع نشاطه في البدء، إلا انه عاود للعمل بثقل سياسي اكبر في العام ٢٠٠٦، وعرف باسم (الحزب الله الكويتي).

4- الحركة الدستورية الإسلامية: وهي واجهة لحركة الإخوان المسلمين ظهرت بعد عام ١٩٩١، وكما هو الحال بسلوك الحركة عالمياً سعت الى توحيد الكلمة للجماعة، وكانت الواجهة الاخرى للحركة هي جمعية الإصلاح الاجتماعي ومجلس الشورى، رفعت شعار (نحو استراتيجية إسلامية لإعادة بناء الكويت) جعلت منه اساساً لبرنامجها السياسي.

5- التجمع الإسلامي الشعبي: تأسس التجمع في نيسان/العام ١٩٩١ مرجعيته الفكرية هو التيار السلفي في الكويت، اما عن هدفه فهو إقامة دولة إسلامية من أجل إصلاح المجتمع بشكل تدريجي، ويعد ابرز مؤسسيه هم قادة اللجان الشعبية التي عملت اثناء غزو النظام العراقي السابق للكويت، ثم تم تغيير اسم التجمع إلى (السلفي) بدلاً من (الشعبي).

وهذه التيارات التي نشأت بعد العام 1991، البعض منها تراجع عن العمل أولاً: الإسلاميون (السلفيون–الإخوان-الشيعة- وأخرى)، والليبراليون (المنبر–الشعبي–الوطني)، والناصريون، والتجمع الدستوري، والتجمعات الانتخابية، وتكتلات المصلحة الواحدة، والتي سنأتي على تناولها بشي من التفصيل، وهي[26]:

1- **الإسلاميون:** في الكويت شان اغلب النظم العربية يقف الإسلاميون والعلمانيون فيها على طرفي نقيض تام، وهو ما جعل العمل السياسي في حراك سياسي دائم، وبالعودة الى تقسيمات التيار الاسلامي فانه قسم بدوره الى:

- الإسلاميون السنة: يتصدر هذا التيار السلفيون الذي يتبع "جمعية إحياء التراث" وهي إحدى جمعيات النفع العام الإسلامية، الا انه قسم الى مجموعتين بسبب التقاطع الفكري إلاولى :التجمع السلفي الذي يضم التيار الأكبر من السلفيين، ويعود بانتمائه الى جمعية إحياء التراث التي ترفض ربط نفسها به إعلامياً، وذلك لان القانون الكويتي يمنع جمعيات النفع العام من العمل السياسي. وثانياً: الحركة السلفية التي انشقت عن التيار السلفي وقام بتأسيسها عدد من الشخصيات الأكاديمية الإسلامية، ولها حضور برلماني فاعل.
- الحركة الدستورية: تعود المرجعية الفكرية للحركة الى جماعة الإخوان المسلمين المنبثقة من جمعية الإصلاح الاجتماعي وهي احدى اكبر الجمعيات الخيرية الكويتية، وأيضاً لها حضور برلماني.
- الائتلاف الإسلامي الوطني: يعود بامتداده الفكري الى التيار الشيعي، الذي خاض رموزه انتخابات العام 1996م منفردين دون تحالف مع أي من التيارات الموجودة، وهو خليط من مجاميع إسلامية ووطنية شيعية انقسمت في اطار الطائفة بين تيار متشدد، وتيار ليبرالي، انعكست تلك المنافسة على مسار العمل السياسي في الكويت.

- تجمعات إسلامية اخرى: وهي لا تمثل ثقل حقيقي في الحياة البرلمانية الكويتية لكونها لا تمتلك صفة الديمومة بالعمل الحزبي، وهي كلا من: تجمع أنصار الشورى، تجمع العدالة.

2- **الليبراليون:** يضم هذا التيار خليطاً من القوميين واليساريين وهو ذو ثقل جماهيري، ويمتلك وسائل اعلامية قوية لإمتلاكه العديد من المواقع الإعلامية المهمة الخاصة والحكومية، ويضم هذا التيار كلا من:

- المنبر الديمقراطي: وهو أكبر تجمع لهذا التيار، يصب خطابه السياسي في خانة حقوق الإنسان، وحرية الإبداع، والفكر، وحقوق المرأة.
- التجمع الشعبي الليبرالي: يصب خطابهم السياسي نحو مصلحة الجماهير لذلك يوصف طرحهم ونقدهم بالحاد، اما عن عقيدتهم الآيديولوجية فهم ليبراليون في الوقت ذاته.
- التجمع الوطني الديمقراطي: تم الاعلان عنه في ايار/عام 1997 ، وضم بين افراده شخصيات اكاديمية، وسياسية، واعلامية ورجال الأعمال، واكد مؤسسوه على ان التجمع ذات خطاب وطني مستقل، وعلى الرغم من المحاولات الجادة لاثبات الذات، إلا انها باءت بالتراجع شان اغلب التجمعات السياسية الاخرى.

3- **التجمع الدستوري:** هذا التجمع عبارة عن امتداد للتيار التاريخي لغرفة التجارة، والصناعة الكويتية، وهو على الرغم من مشاركته في انتخابات عام 1992، إلا انه لاحقاً فضل دعم شخصيات تمثله، وهنا اصبح اقرب ما يكون جماعة ضغط مسيطرة.

4- وهناك ظهرت حركات اخرى منها التحالف الوطني الديمقراطي، وكتلة العمل الوطني، وتجمع العدالة والسلام، وتجمع الرسالة الإنسانية الوطني، وائتلاف التجمعات الوطني، وهذه اغلبها بدات بعملها عقب انتخابات مجلس الامة لعام 2003، واستمرت بالعمل، فضلاً عن تلك التجمعات.

ثالثا: جماعات الضغط والديوانيات

1- جماعات الضغط

احدى سمات النظم الديمقراطية هي فاعلية جماعات الضغط، وعلى الرغم من ان النظام السياسي في الكويت محاط بالعديد من التشوهات في هيكلية التجربة، إلا انها تعد الدولة الاكثر تطوراً من الناحية السياسية والبنائية إذا ما قورنت بالعديد من النظم العربية، سواءً كانت تقليدية، او نظم غير تقليدية، وذلك لانها تملك تيارات وتجمعات سياسية ومجتمع مدني ومجتمع اهلي (الديوانيات) يحاكي طبيعة المجتمع الكويتي، فضلاً عن نشاط المعارضة السياسية داخل البرلمان وخارجه، لذا فان فاعلية جماعات الضغط بمختلف توجهاتها الفكرية والمصلحية دالة ايجابية، لذا فان فاعلية تلك الجماعات وتحديداً بعد انتخابات عام 1992، وزادت بعد انتخابات عام 2003، وهذا يشير الى ان النظام السياسي متفاعل مع محيطه الداخلي.

لذا فأن ثقافة الاستجابة للمطالب من جانب السلطة شجع الى اللجوء لهذه الوسيلة كنوع من الحوار المختلف عن الحوارات التقليدية مع السلطة، واحدى المؤشرات تلك التي برزت خلال السنوات وازدادت بعد الحركات الاحتجاجية التي اندلعت بعد العام 2011، اخذت اشكال عدة منها: التظاهرات والاعتصامات التي قادها عمال النظافة وموظفين حكوميين وأساتذة الجامعات غايتهم التأثير المباشر، أو غير المباشر في سلوك الحكومة ومجلس الامة لتحقيق هدف معين يلبي أغراض الجماعة الضاغطة، إلا انه احيانا يتحول هذا النشاط الى فوضى، وهذا السلوك في احيان كثيرة يرافق عمليات الاحتجاج والاعتصامات. إلا ان تلك الجماعات قد تزول مع انتفاء السبب التي انشات لاجله، اي مع تحقيق مصالحها، ومثال على ذلك الجماعة التي نادت بتعديل الدوائر، واحياناً تستمر مع ديمومة الهدف، كالجماعات التي تنادي بحقوق المرأة، او الجماعات التي تنادي بالحفاظ على البيئة. إلا ان العديد من جماعات الضغط الكويتية تقف خلفها تنظيمات سياسية، وتسخر كل وسائل التواصل

الاجتماعي لتحقيق أهدافها، وممارسة الضغط للوصول لغاياتها، وفي الكويت تتصدر الجماعات الدينية قائمة الجماعات الاكثر تاثيراً، فضلاً عن هذه السمة هناك سمة اخرى تمتاز بها جماعات الضغط الكويتية وهي تدخلها بشكل مباشر، او غير مباشر في مؤسسات المجتمع المدني، كجمعيات النفع العام، والاتحادات، والنقابات، والصحف، والتجمعات القبلية والطائفية، وهذا ما يجعل الانتخابات التي تجريها النقابات اشبه بحلبة صراع بين المتنافسين لكسب الانتخابات والتي يقف خلفها غالبا جماعات الضغط ومثال ذلك: جمعية الخريجين التي تسيطر عليها التيار الديمقراطي، وجمعية المعلمين، اما الاتحاد الوطني لطلبة الكويت، الذي يسيطر عليه القائمة الائتلافية (الاخوان المسلمون)، التي تعد أقوى جماعات الضغط في الكويت. لذلك فان أي حكومة تواجه مطلباً شعبياً خلفه تيار قوي سيلاقي ذلك الطلب القبول، وخير مثال على قوة جماعات الضغط سابقاً ما كانت تمثله مجموعة التجار بسبب ما يقدموه للحكومة من نسبة من المال، لكن مع اكتشاف النفط وتحول الاقتصاد الى يد الدولة وشركات النفط الاجنبية، تراجع دور التجار ليحل محلها جماعات اخرى مثل جماعات الضغط ذات البعد الاجتماعي او المطالب المتعلقة بمصالح فئة خاصة بالمجتمع مثل القبيلة، وغيرها[27].

2- الديوانيات

نظراً لطبيعة المجتمع الكويتي وهو شأن باقي مجتمعات الخليج العربي والمشرق العربي، فان القبيلة لازالت عنصرا مؤثراً وفاعلاً في هذه المجتمعات، وفي الكويت برزت ظاهرة الديوانية لتقوم بالوظيفة الاجتماعية، والسياسية من خلال الدور الفاعل في التأثير على الحكومة لتحقيق مطالب الفئة التي تمثلها، إذ تقوم القبيلة بالاجتماع في المكان المخصص لها وهو مكان تمركز زعماء القبائل، يستقبل فيها الناس لمناقشة امورهم والاطلاع على مشاكلهم ومطالبهم. وظهرت في الكويت الكثير من الديوانيات ذات النشاطات والوظائف المتنوعة، بعضها اجتماعي، والآخر سياسي، كما توصف

بأن لها وظائف مهمة في عملية المشاركة السياسية، فضلاً عن دورها في تعزيز الوعي السياسي والتنشئة السياسية الى جانب نشاطها الترفيهي، والاقتصادي، والرياضي. وبمرور الزمن اصبحتالديوانيات محط لالتقاء النخب المثقفة ورجال الاعمال والاكاديميين فضلاً عن زعماء القبائل، وتحولت الى حلقة وصل بين أمير البلاد، وولي العهد، والمجتمع المحلي، وبسبب الدور الذي تركته الديوانيات في التأثير بالنظام السياسي الكويتي، نشأت مؤخراً ديوانيات خاصة بالنساء لمناقشة القضايا السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية[28].

ونتيجة لصلة الوصل الذي تؤديه الديوانيات كعنصر وسيط بين المجتمع والسلطة الحاكمة اصبحت الديوانيات احدى اكثر جماعات الضغط المؤثرة في الكويت، إذ لازالت تلعب دوراً مهماً في التأثير بالقرارات السياسية، الامر الذي جعلها تدرج ضمن المؤسسات غير الرسمية الدور الذي تؤديه، بل اصبحت مقياسا للرضا الشعبي، فإذا ما لاقت قضية معينة قبولاً ما، فان الحكومة غالبا ما تتبناه كونها مقياسا على الرضا الشعبي[29].

يتضح من خلال ما سبق اهمية وفاعلية المؤسسات الغير رسمية في النظام السياسي الكويتي ولعل هذا ما يبرر اهمية التجربة الكويتية مقارنة بباقي التجارب البرلمانية والانظمة التقليدية، اذ حافظ النظام السياسي الكويتي على خطوط التواصل مع المجتمع وهو ما نطلق عليه التفاعل بين النظام وبيئته الداخلية، ومتى ما حافظ اي نظام سياسي على التفاعل، فإنه يحقق احد اهم اركان النظام الديمقراطي وهو السماح للجميع بالتمثيل والتفاعل مع النظام.

ولعل فاعلية المؤسسات غير الرسمية تعود الى تقنين العمل بالمؤسسات غير الرسمية بمرحلة مبكرة من تأسيس الدولة استناداً الى قانون رقم 24 لسنة 1962 الخاص بشأن الأندية وجمعيات النفع العام، وتعمل تلك الجمعيات، والمنظمات، والتيارات تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، إذ جاء في المادة الأولى

من القانون على (...في تطبيق أحكام القانون يقصد بجمعيات النفع العام والأندية، الجمعيات، والأندية المنظمة المستمرة لمدة معينة أو غير معينة، وتتألف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين بغرض آخر غير الحصول على ربح مادي، وتستهدف القيام بنشاط اجتماعي، أو ثقافي، أو ديني، أو رياضي)، وجميع تلك الجمعيات لا يمكن لها العمل مالم تعلن عن نظامها الداخلي[30].

المطلب الثالث: اهمية اصلاح النظام السياسي الكويتي.

لعل ما اعلنه مؤخراً في شباط/عام 2024 امير الكويت الحالي الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، عن حل مجلس الامة وايقاف العمل ببعض مواد الدستور ما هو إلا ايماناً بالحاجة الملحة للاصلاح السياسي، لا سيّما وان حل مجلس الامة جاء مرتين خلال اقل من العام، بسبب الخلاف الحاد بين المجلس والحكومة، ويدرج هذا الخلاف الذي سبب شلل بالحياة السياسية وارباك الممارسة الانتخابية، وتعطيل عمل كلاً من مجلس الامة عن اداء دوره التشريعي، والحكومة عن اداء دورها التنفيذي، وهذا بمجمله يمكن وصفه بانه إفساداً للحياة السياسية بأكثر من جانب تبدأ من إفساد العملية الانتخابية، واخراجها من محتواها وغايتها النبيلة؛ انتقالا الى آلية الوصول الى مجلس الامة، وذلك عبر شراء الأصوات، وإنشاء وسائل إعلامية خاصة تمثل أبواقاً دعائية مسفة. ويأتي هذا في ظل غياب الحياة الحزبية وضعف التنظيمات السياسية وترسيخ الطابع الفردي في الحياة البرلمانية و بروز سلوك نيابي سيء يتصدره الابتزاز وتغليب المصحلة الفردية على المصحلة الوطنية التي من شأنها تشويه التجربة البرلمانية الكويتية ذات الامتداد التاريخي الناجح الى حد ما[31].

تتضمن إشكالية التطور وتحديث النظام السياسي في الكويت على جانبين، الاول هم الناخبين، والثاني الأسرة الحاكمة، وهذا ما جعل مطالب الاصلاح تزداد بين الحين والآخر داخلياً، اذ استطاع مجلس الأمة الكويتي خلال السنوات الماضية أن يمارس كثيراً من الضغوط على الحكومات المتتالية، لكن دون القدرة على تشكيل، أو حل،

أو المشاركة الفعلية في متابعة تنفيذ برامجها. يأتي هذا في ظل جمود سياسي بسبب عدم قدرة المعارضة على تحقيق قدر معين للضغط على الأسرة الحاكمة والسماح لهذه التجربة بالتطور والحد من تكرار حل مجلس الأمة، سواءً بصورة قانونية، أو غير قانونية، فضلاً عن تلكؤ، او تاخر إنجاز المشاريع التنموية، وانخفاض تدفق الاستثمارات الأجنبية، وازدياد معدلات الفساد وهذا ما يجعل النظام السياسي الكويتي امام خطر خشية توحيد صفوف المعارضة ، مع عدم قدرة الجناح الإصلاحي في الأسرة الحاكمة على التفاعل الإيجابي مع الاحتجاجات الشعبية التي تظهر بين الحين والآخر، ومعالجة الاسباب الحقيقية للاحتجاج الشعبي[32].

الى جانب ذلك تكريس نهج الانفراد بالسلطة، وهذا ما تمثل في احتكار القرار السياسي واحتكار المناصب الأساسية في الإدارة السياسية للدولة بأيدي الأسرة الحاكمة، وتحويل مجلس الوزراء إلى جهاز تنفيذي يتلقى التوجيهات بدلاً من كونه سلطة سياسية مقررة، الى ذلك شهدت الكويت في السنوات الأخيرة فساداً واسعاً للحياة السياسية تأتي في مقدمتها الممارسة الانتخابية والبرلمانية فضلاً عن إنشاء وسائل إعلامية خاصة تمثل اداة دعائية للترويج لتجمع سياسي دون الاخر. يأتي هذا في ظل ضعف التنظيمات السياسية، وعدم السماح للعديد منها بالعمل العلني، بل غالباً ما كان يعمل البعض منها بشكل منفرد، الامر الذي غلب الطابع الفردي في الحياة البرلمانية[33].

إلا انه ومع ذلك تعد التجربة الكويتية في الحكم مقارنةً بالانظمة السياسية ذات الطابع الوراثي متقدمة من خلال الدور المتاح للمعارضة بابداء الراي، والسماح لمنظمات المجتمع المدني بالعمل ضمن اجواء من الحرية، وبقدر جيد اذا ما قورنت بحالات أخرى[34].

الخاتمة:

يتضح لنا من خلال البحث في النظام السياسي الكويتي اهمية هذا الموضوع لكونه يكشف عن حجم الاثراء البحثي للتجربة الكويتية في الحكم فهي ما بين نظام تقليدي ونظام حديث سمحت بحرية العمل للتيارات الفكرية ذات التوجهات الفكرية المتباينة فكرياً وعقائدياً، فضلاً عن حرية العمل للمنظمات الخيرية والنقابية، مع ترك مساحة للتفاعل بين الجمهور والنظام الحاكم، وهنا سمح النظام السياسي بقبول المدخلات والمطالب الشعبية وتحقيق قدر عال من الرضا الشعبي.

إلا ان التطورات السياسية والانفتاح في وسائل التواصل الاجتماعي جعل من جميع المواطنين يطلعون على تجارب البلدان الاخرى وهنا سقف المطالب ارتفع، وبدأت تضغط باتجاه السماح بتشكيل الاحزاب السياسية، ورفع عدداً من القيود المفروضة على عدد من الجمعيات والمنابر، لكن نظراً لطبيعة المجتمع الكويتي والظروف المحيطة عربياً واقليمياً جعلته يتصرف بحذر شديد للحفاظ على الاستقرار السياسي، والحفاظ على اركان النظام السياسي الكويتي.

الى ذلك اتسمت الحياة البرلمانية بالعديد من ظاهرة (الحل البرلماني)، والتي ازدادت بعد العام 2011، والتي يقع جزء كبير منها بسبب خلافات وتنافس بين اعضاء الحكومة، واعضاء مجلس الامة، الامر الذي عطل الحياة السياسية وخلّ واخرج التجربة الديمقراطية عن مسارها، وكشف عن حجم الفساد الاداري والمالي داخل النخبة السياسية، الامر الذي فرض على السلطة الحاكمة ممثلة بالامير بحل مجلس الامة واجراء مراجعة لبعض مواد الدستور لمدة اربع سنوات، وهي المرة الاولى التي تتخذ السلطات الكويتية مثل هكذا قرار، ويبدو انها استشعرت خطر انحراف النهج الديمقراطي عن المسار السياسي، وخروجه عن نطاق المعقول.

المصادر والهوامش :

1- مفيد الزيدي، الكويت (1896- 2018) التطورات السياسية والتجربة الديمقراطية ، منتدى المعارف، بيروت، 2019، ص 56- 58.

2- المصدر نفسه، ص 58-59
3- نظام الحكم بدولة الكويت، https://e.gov.kw/sites /kgoarabic/Pages/ Visitors/AboutKuwait/GoverningBodyTheGovernment.aspx.
4- ينظر في هذا : دستور دولة الكويت النافذ، 1962.
5- دستور الكويت النافذ ، 1962 .
6- المصدر نفسه .
7- المصدر نفسه .
8- المذكرة التفسيرية لدستور دولة الكويت، نسخة محفوظة ، 28 نوفمبر 2017.
9- المصدر نفسه.
10- المواد (79، 80، 83، 86، 88، 90) ، دستور دولة الكويت النافذ، 1962.
11- المذكرة التفسيرية لدستور دولة الكويت، مصدر سبق ذكره.
12- ميرزا الخويلدي ،المشهد السياسي بعد حكم المحكمة الدستورية وتصاعد الخلاف بين «الرئيسين»، الشرق الاوسط، 15 أبريل 2023. متاح على الرابط: https://aawsat.com/home/article/4274181
13- المصدر نفسه. ولمزيد من التفاصيل حول الموضوع ينظر: رضا حداد، الكويت في ظل حكم ال صباح ، دار الكتب والدراسات العربية ، الاسكندرية، 2016، ص256-257
14- مرسوم بحل مجلس الأمة الكويتي، 2023/5/2. متاح على الرابط: https:// www.aljazeera.net/news/2023/5/2/%D9%85
15- نصت المادة 107 في الباب الرابع من الدستور الكويتي، على انه " إذا تم حل المجلس وجب إجراء الانتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يتجاوز الشهرين من تاريخ الحل. فإن لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية، ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن، ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد". ولمزيد من الفاصيل ينظر في هذا : محمد حسين، الكويت.. تفاصيل أزمة حل مجلس الأمة التي يواجهها الأمير الجديد، الجمعة 16 فبراير 2024 . متاح على الرابط: https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate
16- حل مجلس الأمة الكويتي.. تفاصيل 5 مواد من القرار الأميري، الأحد 18 ذو القعدة 1445 هـ - 26 مايو 2024. متاح على الرابط: https://www .alarabiya.net/arab-and-world/gulf/2024 /05/11/
*) الخلل الذي رافق العام 2012 هو بسبب اجراء اول انتخابات تشريعية بعد ما سمي "بالربيع العربي" ومطالب فئات من المجتمع بالتغيير ومراجعة المسيرة الديمقراطية واشراك اغلب فئات المجتمع وتحديدا القبائل .

17- احمد الديين، الحاجة الى الاصلاح في الكويت، مجلة المستقبل العربي ، العدد(402)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، اب/2012، ص43.وينظر بتفاصيل الانتخابات ونزاهتها في : احمد الديين، الديمقراطية والانتخابات في الكويت، مجلة المستقبل العربي ، العدد(347)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الثاني/ 2008، ص 99-112.

18- نبذة عن الكتل والجماعات السياسية في الكويت، 25 يوليو/ تموز 2013. متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/07/130725_kuwait_elections_parties
19- شفيق ناظم الغبرا، مستقبل مطالب الاصلاح في الكويت مجلة المستقبل العربي ، العدد(444)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط/2016 ،ص 119.
20- المصدر نفسه، ص 119- 120.
21- حسين علي الصباغة ، النظام البرلماني في الكويت الواقع وامستقبل، مجلة المستقبل العربي، مجلة المتسقبل العربي، العدد(424)، حزيران/2014 ، ص 52.
22- مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص 268.
23- المذكرة التفسيرية لدستور دولة الكويت، مصدر سبق ذكره.
24- التيارات السياسية... حضور خجول وعقبات كبيرة، تحرير: ناصر المحيسن، الكويت ، 27 فبراير 2024. متاح على الرابط: https://halalkhalij.com /kuwait/69438
25- لمزيد من التفاصيل، ينظر : مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص 164-165.
26- ينظر في هذا: خريطة التجمعات السياسية في الكويت، 10/ /2004/3 . متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/2004/10/03 ، كذلك ينظر : مفيد الزيدي، المصدر نفسه، ص 249.
27- اللوبيات في الكويت توجه الشارع وتصنع القرار السياسي، صحيفة الجريدة ، 2007/7/2 . | متاح على الرابط: https://www.aljarida.com/articles/1461347849676524300
28- مفيد الزيدي، مصدر سبق ذكره، ص 245-246.
29- اللوبيات في الكويت توجه الشارع وتصنع القرار السياسي، مصدر سبق ذكره.
30- خريطة التكتلات السياسية في انتخابات الكويت، مصدر سبق ذكره.
31- احمد الديين، الحاجة الى الاصلاح...، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧ .
32- احمد عبيدات ، واخرون، ندوة (الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق)، تحرير: عبدالاله بلقزيز، يوسف الصواني، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، 2012، ص 616.
33- احمد الديين، الحاجة الى الاصلاح...، مصدر سبق ذكره، ص 47.
34- احمد عبيدات ، واخرون، مصدر سبق ذكره، ص 47.